

## مقاطعة إسرائيل في حرم الجامعات الأميركية: من اللغة الأخلاقية إلى العمل السياسي

يمان صلاحى\*

تُعتبر قصة الحركة الداعية إلى مقاطعة إسرائيل والتي ظهرت في حرم الجامعات الأميركية واحدة من قصص التحوّل من اللغة الأخلاقية إلى الممارسة السياسية. إن النقاش الدائر حول ما إذا كان تبرير مقاطعة إسرائيل يجب أن يستند إلى أرضية أخلاقية أو أدائية مبني على تصنيفات خاطئة. إذ من الواضح أنّ أخلاقية الفعل لا تجعله ناجعاً سياسياً، كما أنّ نجاعة الإجراءات السياسية لا تجعلها بالضرورة صحيحة أخلاقياً. فالفجوة بين ما هو حقّ وما هو "عملي" هي مصدر للتوتر والجهد الذي يشعر به الناشطون. ولذلك، إنّ العمل السياسي الحقيقي هو ذلك العمل القادر على جسّر هذه الفجوة دون اللجوء إلى الشعارات أو المساس بالمبادئ.

ففي عام 2006، أعادت مجموعة صغيرة من الطلاب إحياء منظمة "طلاب من أجل العدالة في فلسطين" في جامعة كاليفورنيا، بيركلي. كان لدينا القليل من الخبرة كناشطين، ولكننا ورثنا من الجيل السابق من الطلاب، الذين كانوا من الناشطين في ذروة الانتفاضة الثانية، فكرة المقاطعة كردّ مناسب على الاضطهاد الذي تمارسه إسرائيل ضدّ الفلسطينيين. ففي العام 2002، احتلّ الجيل السابق مبنى في الحرم الجامعيّ لجامعة كاليفورنيا ليطالبوها بسحب استثماراتها من إسرائيل. وكانت النتيجة أن فشلت مبادراتهم وجرى تعليق مجموعتهم وأُخذ عدد من الإجراءات التأديبية ضدّهم.

ومع ذلك، اعتمدت مجموعتنا الجديدة بشكل مبدئيّ لغة مجموعة العام 2002 والداعية إلى المقاطعة. ولكن هذه الدعوة لم تزد عن كونها شعارات براقة تطالب الجمهور بالعمل: يجب علينا مقاطعة إسرائيل، يجب علينا مقاطعة الاحتلال، ويجب على أعضاء مجلس إدارة الجامعة سحب استثماراتهم من إسرائيل، ويجب أن تتوقف المساعدات التي تقدّمها الولايات المتحدة الأميركية لإسرائيل. لماذا؟ لأنّ إسرائيل هي دولة فصل عنصريّ.

سرنا على خطاهم رغم افتقار شعار "قاطعوا إسرائيل" إلى الوضوح. فإذا تدارسنا هذا الشعار من الناحية الاقتصادية، فهل يعني هذا الشعار مقاطعة جميع الشركات الإسرائيلية؟ أم جميع الشركات التي تعقد صفقات تجارية مع إسرائيليين أو في إسرائيل؟ أم إنه يعني جميع الشركات التي لها علاقات اقتصادية مع الحكومة الإسرائيلية؟ أم جميع الشركات التي تعقد صفقات تجارية مع شركات إسرائيلية؟ أم إنه يعني جميع الشركات التي تضمّ إسرائيليين والمتواجدة في كلّ مكان في جميع أنحاء العالم؟ أم يقصد تلك الشركات والعلاقات الاقتصادية المتواطئة مع القمع الذي يتعرّض له الفلسطينيون أو المعتمدة عليه فقط؟ وما هو المقصود بالضبط من التعبير "المعتمدة على القمع"؟ فإذا كان لشركة ما علاقة ما مع إسرائيل، فهل هذا يعني أنّها تعتمد على القمع وذلك لمجرد أنّ إنشاء إسرائيل واستمرار وجودها ينطوي على القمع؟

فبدون وضوح المفاهيم، كان الشعار سيؤدّي إلى استنتاجات سخيفة وغير مجدية، كما إنّ غياب الاعتبارات العمليّة يعني أنّ عملنا كان أقرب إلى الوعظ والإرشاد التبشيري. لقد رمينا إلى تغيير الآراء والمعتقدات الفرديّة التي يحملها البشر. وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، أخطأنا في التعامل مع المشكلة الفلسطينيّة، إذ إنّنا تعاملنا معها باعتبارها قضية جهل بشريّ دون الاعتراف بالقوى البنيويّة المسؤولة عن ذلك - سواء أكانت في إسرائيل أم في الولايات المتّحدة.

ولذا، نظر الكثير من الناس إلى عملنا على أنّه جهد عقيم. كما لم تكن لدينا وسيلة لتحديّ القوى التي اتّخذت مواقف عدائيّة راسخة ضدّ أهدافنا. وحين أردنا أن نتخذ إجراءات عمليّة، رغبتنا في تجنّب المزالق البراغماتيّة ولغتها التي تتميّز بالكسل الفكريّ. إنّ التطبيق العمليّ لهذه الإجراءات يتوقّف على عوامل كثيرة، بينما تُوظّف البراغماتيّة في كثير من الأحيان لتبرير التقاعس عن العمل والمساومة على المبادئ.

وبغية العمل بنجاحة، يجب أن نفهم ونعالج العوامل التي تحدّد نجاعة عمل ما أو انعدامها. حيث يبدأ العمل السياسيّ الحقيقيّ من الافتراض بأنّ أيّ نظام سياسيّ يتوقّف على عوامل عديدة تخضع دائماً للتنافس والصراع. وبدلاً من اللعب وفقاً لقواعد اللعبة، على حركة المقاطعة أن تضع نصب عينيها تغيير القواعد التي تعيق تحقيق العدالة.

وأخيراً، تمكّنا من وضع هذه الأفكار موضع التطبيق عام 2010 من خلال تركيز جهودنا المطالبة بالمقاطعة على مجلس الطلاب الأكثر ديمقراطيّة من مجلس إدارة جامعة كاليفورنيا كما أنّه كان هدفاً عمليّاً أكثر من الإدارة. وفي هذا الوقت، جرى التخلّي عن اللغة الفجّة التي استُخدمت عام 2002 والداعية إلى "مقاطعة إسرائيل"، وبدلاً من ذلك، جرّت مَوْضعة المقاطعة في إطار أخلاقيّ أكثر تماسكاً استعار من مبادرات مماثلة من جميع أنحاء العالم والتي بدورها استوحيت جهودها من دعوة مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينيّة عام 2005 للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات.

إنّ الانتقال من الصراخ بـ "قاطعوا إسرائيل" إلى قول ما هو على غرار "ينبغي أن يسحب مجلس الطلاب استثماراته من جميع الشركات التي تجني الأرباح من انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ترتكبها إسرائيل" قد يبدو بسيطاً، ولكن تلك في الواقع جملة معقّدة. إنّ الجملة الأولى هي مجرد شعار، لكن الجملة الثانية هي ادعاء متعدّد الأوجه.

يقدم الادعاء الأخير جملة من البراهين والحجج الواضحة عن إسرائيل: فإسرائيل ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان وجرائم حرب، والشركات في الواقع متورّطة بهذه الانتهاكات، كما أنّ هذه الشركات تجني الأرباح من هذه الانتهاكات، وبالتالي يجني مجلس الطلاب الربح من هذه الانتهاكات.

وينبغي أن تكون مثل هذه البراهين والحجج مألوفة لكلّ معنيّ بالقضية الفلسطينية. ولكن يجب أن تتضمن هذه الادعاءات كذلك جملة من البراهين الحاذقة التي لا تخصّ إسرائيل وحدها. وفي الواقع، إنّ السياق الذي تجري المطالبة من خلاله يجعلها ضرورية: فالمستثمرون لديهم واجب أخلاقيّ يتمثل في عدم توخّي جني الربح من انتهاكات حقوق الإنسان أو جرائم الحرب، وعليه، على مجلس الطلبة والجامعات ممارسة هذا الواجب كمستثمرين، وكذلك من المناسب أن يمارس هذا الواجب بشكل عيني لكل حالة على حدة في ما يتعلّق بقضية واحدة أو بلد معيّن وفقاً لتوافر المعلومات عن الانتهاكات.

تخاطب هذه الادعاءات المؤسسات. في حين تتمركز معظم الادعاءات التي يسوقها المتضامنون ضد إسرائيل. ولكن العمل السياسيّ الفعّال يأخذ مكانه على مستوى مواجهة الحجج التي تعقلن وترشد تصرفات وسياسات معينة تنتهجها المؤسسات، أو تجعل هذه التصرفات والسياسات غير عقلانيّة. ولذا، فإنّ الجدل حول المؤسسات ضروريّ للمضيّ قدماً في العمل السياسيّ الداعي إلى المقاطعة.

تمعّن في الحجج التي يتقدّم بها معارضو سحب الاستثمارات من إسرائيل. يقولون إنّ التفاوض والحوار، لا المقاطعة، هما الطريق إلى السلام؛ وإنّ الأمن الإسرائيليّ يجب أن يكون أولويّة مطلقة؛ وإنّه ينبغي التركيز على معاداة السامية قبل انتقاد إسرائيل؛ وإنّ تقديم الدعم للفلسطينيين هو دعم للإرهاب.

ونجد على ذات القدر من الأهميّة وأكثر نجاعة في إفشال المقاطعة ما يُساق من حجج حول المؤسسات والتي تتمثل في: أنّ الجامعات لا ينبغي أن تقحم نفسها في القضايا السياسيّة، فالقضايا السياسيّة هي في صلب عمل الحكومة، لا الجامعة؛ وأنّ على المسؤولين تجنّب القضايا المثيرة للانقسام؛ كما أنّ أسمى واجب للمستثمر يتمثل في الحصول على الربح.

ودون الاستناد إلى أي موقف تجاه إسرائيل، يمكن للدعوات الرامية إلى معارضة المقاطعة استخدام هذه المجموعة الثانية فقط من الحجج المتعلقة بالمؤسسات بسهولة حيث تعمل هذه الحجج على إخفاء المصالح السياسيّة والاقتصاديّة والعسكريّة، وكذلك - وعلى وجه التحديد في هذه اللحظة التاريخيّة بصفة خاصّة - على دعم نظام الفصل العنصريّ في إسرائيل. كذلك إنهم لا يطلبون من مؤيديهم أن يعلنوا تأييدهم لإسرائيل تأييداً صريحاً.

من هنا، فإن علينا أن نفهم العلاقة بين مجموعتيّ الحجج المذكورة أعلاه إذا أردنا تحويل خطاب المقاطعة من اللغة الأخلاقيّة إلى الممارسة السياسيّة. كما ينبغي علينا التركيز على تطوير مجموعة الادعاءات الثانية. وذلك أننا في الغالب نتجاهل الحجج المؤسّساتيّة لأنها تتطلب منا، بشكل ما، التفكير والتحدّث حول شيء آخر غير إسرائيل /

فلسطين. ورغم أن ذلك يشكل تحدّيًا إلا أن الانتباه لهذا الخطاب يمكن ردم الفجوة بين ما هو "حقّ" وما هو "عمليّ".  
و فقط عند استعمال هذه اللغة نكون قد انخرطنا في عمل سياسيّ ناجع.

\* **يمان صلاحى**، طالب سنة ثالثة في كليّة الحقوق في جامعة بيل، وعضو منظمة "طلاب من أجل العدالة في فلسطين".